الأمم المتحدة

A/C.5/66/SR.26

الجمعية العامة

الدورة السادسة والستون

Distr.: General
24 July 2012
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة السادسة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين ٥ آذار/مارس ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد تومو منته ..... (الكاميرون)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد كيلابيل

المحتويات

تنظيم الأعمال

البند ١٤٠ من جدول الأعمال: وحدة التفتيش المشتركة

البند ١٤٢ من جدول الأعمال: تقرير عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

12-25104 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

تنظيم الأعمال (A/C.5/66/L.28)

١ - **الرئيس:** دعا اللجنة إلى النظر في برنامج العمل المقترح للجزء الأول من الدورة الخامسة والستين المستأنفة، الذي أُعد استناداً إلى مذكرة من الأمانة العامة عن حالة إعداد الوثائق (A/C.5/66/L.28).

٢ - **السيد بن مهيدي** (الجزائر): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فأشار إلى أن برنامج العمل المقترح من المعتاد اعتباره مؤقتا. وكما هو الحال في الماضي، ينبغي للمكتب تعديله طيلة الدورة لكي يعكس عملية التشاور. وينبغي تخصيص وقت كاف لنقاش شامل وناجح للبنود الجديدة والمؤجلة التي ستنظر فيها اللجنة، بما في ذلك المخطط العام لتجديد مباني المقر، والمساءلة، وعدد من تقارير وحدة التفتيش المشتركة، ومكتب خدمات الرقابة الداخلية.

٣ - وأضاف أن حالة وثائق الدورة ما زالت موضع قلق: فقد صدرت تقارير هامة في وقت متأخر والبعض منها لم يصدر بعد، وهو وضع يخالف النظام الداخلي للجمعية العامة، ويضع الدول الأعضاء واللجنة الاستشارية تحت ضغط ناجم عن ضيق الوقت، مما يؤثر على نوعية المداولات. وينبغي مستقبلا أن تتاح التقارير قبل بدء كل دورة بستة أسابيع.

٤ - **السيد إيراسوريس** (شيلي): تكلم باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فقال إن برنامج عمل اللجنة يتضمن موضوعات ذات أهمية كبرى للجماعة، بما في ذلك المخطط العام لتجديد مباني المقر، وشروط الخدمة الخاصة بقضاة المحاكم الدولية، ومدى أهمية البرامج في مجال السلامة والأمن، ومعايير تحديد درجات السفر بالطائرة.

٥ - أضاف أن أعضاء الجماعة، إذ يلاحظون أن المخطط العام لتجديد مباني المقر تطلب بالفعل التزاما ماليا كبيرا من جميع الدول الأعضاء، فإنهم يشعرون بقلق بالغ من أن يؤدي حدوث التأخيرات المتوقعة في سير العمل وارتفاع التكاليف المرتبطة بالمشروع إلى طلب المزيد من الموارد. وينبغي للأمانة أن تقوم بكل ما هو ممكن من أجل الالتزام بالميزانية والمواعيد النهائية المعتمدتين في البداية. وانطلاقا من اعتقاد الجماعة أن مبنى المقر بعد تجديده ينبغي أن يعكس التراث الثقافي والتاريخي لجميع أعضاء الأمم المتحدة على قدم المساواة، فإنها تشير إلى طلب تقدمت به سابقتها، مجموعة ريو، لتخصيص مساحة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الساحة العامة للمجمّع.

٦ - وفيما يتعلق بمعايير تحديد درجات السفر بالطائرة، قال إن الأمانة العامة ينبغي لها أن تكفل كفاءة استخدام الموارد، وأن تتفادى النفقات غير الضرورية وأن تعزز أوجه الكفاءة التي يمكن تخصيصها للأنشطة الفنية الأخرى التي تمول من خلال الميزانية العادية. وعند دراسة خيارات تمويل المصاريف غير المتوقعة والاستثنائية الناشئة عن قرارات ومقررات مجلس حقوق الإنسان، سوف تأخذ الجماعة في الاعتبار الاقتراحات الواردة في جميع تقارير الأمين العام واللجنة الاستشارية ذات الصلة.

٧ - **السيد ماير - هارتنغ** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم أيضا باسم البلد المنضم إلى الاتحاد كرواتيا؛ والبلدان المرشحة للانضمام إليه، أيسلندا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا؛ وبلدي عملية الاستقرار والانتساب ألبانيا والبوسنة والهرسك؛ وإضافة إلى ذلك، جمهورية مولدوفا وجورجيا، فأعرب عن أمله في أن تترجم الرؤى الثاقبة التي تم التوصل إليها في الجلسة العامة غير الرسمية الأخيرة للجمعية العامة بشأن

أساليب العمل الداخلية للجنة الخامسة إلى أفعال من خلال مقررات يتم التوصل إليها بروح الزمالة وتوافق الآراء، دون تعجل مفرط أو اجتماعات طويلة.

٨ - وأضاف أن الدول الأعضاء قد أظهرت المرونة في الجزء الرئيسي من الدورة السادسة والستين عن طريق اعتماد ميزانية برنامجية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ تعكس الأهمية المستمرة للأمم المتحدة والحاجة الدائمة إليها مع الاعتراف في الوقت ذاته بالأزمة الاقتصادية العالمية والمعوقات المتزايدة التي تؤثر على الميزانيات الوطنية. واستدرك قائلا إن إقرار ميزانية المنظمة وتنفيذها ليس حدثا يقع مرة واحدة؛ بل إنه يتطلب جهودا متواصلة من الدول الأعضاء. ويتعين السعي خلال عام ٢٠١٢ إلى ضبط أوضاع الميزانية وإعادة هيكلتها اللازمين للغاية.

٩ - وواصل حديثه قائلا إنه نظرا للمناخ الاقتصادي المحفوف بالصعاب، يتعين استخدام موارد المنظمة على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة، من خلال الانضباط الصارم في الميزانية. ورحب بالدور القيادي للأمين العام في تبسيط طلبات التمويل وترتيبها حسب الأولوية والتعرف على مجالات تحقيق الوفورات. وأردف قائلا إن الأمانة العامة ينبغي أن تتجاوز الميزنة التراكمية، عن طريق وضع خطط الأعمال المستهدفة ورصد أساليب تسيير الأعمال في كل الإدارات والبرامج من أجل إبقاء المصروفات المتكررة قيد الاستعراض الدقيق.

١٠ - وتابع يقول إن الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي، باعتبارها من المؤازرين العتيدين لمنظومة الأمم المتحدة وتعددية الأطراف الفعالة، تؤيد أيضا زيادة كفاءة وفعالية المنظمة وجعلها أصغر حجما، مما يضمن تنفيذا أفضل للولايات من خلال الابتكار وإدارة التغيير. ولذا فهي ترحب بالآراء التي أعرب عنها الأمين العام في هذا الصدد في نهاية الجزء الرئيسي من الدورة السادسة والستين، وخطة العمل الخمسية التي قدمها إلى الجمعية العامة في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وهي تساند بشكل تام مهمة فريق إدارة التغيير المتمثلة في بناء الثقة في الأمم المتحدة من خلال أمانة عامة حديثة تتسم بالمشاركة والكفاءة، وتتميز بالشفافية والمساءلة في عملها، وتدير الموارد على نحو يتسم بالمسؤولية وتحقق نتائج عالية الجودة. وأضاف قائلا إن تعزيز الثقة، وإشراك الموظفين وتحسين أساليب العمل وترشيد الهياكل والمهام هي مفاتيح تحقيق ذلك الهدف.

١١ - وانتقل إلى جدول أعمال الجزء الأول من الدورة السادسة والستين المستأنفة، فأشار إلى أن كفالة التمويل الفعال للمنظمة لا تقل في أهميتها عن ضمان الإدارة الفعالة لها. ووفقا لقرار الجمعية العامة ٢٤٨/٦٤، يتعين على اللجنة أن تصل إلى اتفاق بشأن المنهجية المستقبلية لجدول الأنصبة، من أجل توفير هيكل تمويل مستدام وأكثر إنصافا يقوم على قدرة الدول الأعضاء الفعلية على السداد. وفي غياب توافق الآراء بشأن هذه المسألة في نهاية الجزء الرئيسي من الدورة السادسة والستين، اقترحت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إنشاء فريق من الشخصيات البارزة لاستعراض المنهجية، استنادا إلى سابقة ناجحة في عام ١٩٩٤. ونظرا لأن الوضع الراهن ليس أحد الخيارات المطروحة، فهي تحث على تشكيل هذا الفريق دون إبطاء، وعلى أن يعد الفريق تقريراً تنظر فيه لجنة الاشتراكات واللجنة الخامسة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وبالنظر إلى ما تم بالفعل من تأجيل بند جدول الأعمال إلى الدورة الحالية، فإن هذا الاقتراح هو الخيار الوحيد المعقول للتحضير للمناقشات خلال الدورة السابعة والستين للجمعية العامة.

١٢ - وأعرب عن تأييد الاتحاد الأوروبي الشديد للمخطط العام لتجديد مباني المقر وهدفه المتمثل في إيجاد بيئة عمل حديثة وآمنة ومستدامة. ورغم إيجابية سير العمل في مباني

الأمانة العامة والمؤتمرات، ودمج شواغل الاستدامة في المخطط، فما زالت هنالك مخاوف بشأن الجدول الزمني للمخطط وميزانيته وإدارته. وتعرب الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عن رغبتها في أن توضح بجلاء أنها لن تقبل مزيدا من الأنصبة المفروضة على الدول الأعضاء بالمنظمة وأنها ما زالت على ثقة في أن التكاليف المرتبطة بالمشروع يمكن – وسيتم – استيعابها في إطار الميزانيات المعتمدة الحالية.

١٣ – واسترسل قائلا إن فعالية نظام المساءلة تتوقف على الثقة المتبادلة، والتعاون الفعال، والأهداف المشتركة، والمقاييس الموثوقة، والجزاءات والحوافز ذات الصلة. ويعتبر تعميم ثقافة المساءلة، بما في ذلك في الأنشطة اليومية لجميع موظفي الأمم المتحدة – وهم أكبر كتر لدى المنظمة – أولوية رئيسية بالنسبة للاتحاد الأوروبي، الذي يشيد بالعمل الذي تقوم به إدارة الشؤون الإدارية في هذا الصدد. وفي حين أن إنشاء مؤسسة لإدارة المخاطر المؤسسية هو تطور محمود، فإن التحدي الكبير المتمثل في ربط الأداء المؤسسي والتنظيمي بالمساءلة الشخصية والإدارة القائمة على النتائج يظل قائماً. وختم حديثه قائلا إن من بين المسائل الأخرى ذات الأولوية المعروضة على اللجنة تعديل معايير تحديد درجات السفر بالطائرة من أجل تحقيق توازن أفضل بين التنفيذ الفعال للولايات وكفاءة استخدام الموارد وضمان توفير التمويل الكافي في الوقت المناسب لتغطية المصروفات الناشئة عن مقررات مجلس حقوق الإنسان.

١٤ – **السيدة كينغ** (أستراليا): تكلمت أيضا باسم كندا ونيوزيلندا فقالت إن الجزء الأول من الدورة السادسة والستين المستأنفة تمنح اللجنة الفرصة لتقديم توجيهات استراتيجية وتحسين الشفافية والكفاءة بالأمم المتحدة والارتقاء بسير العمل فيها وإدارتها. وأضافت أن أستراليا وكندا ونيوزيلندا قد حددت آراءها بشأن أساليب العمل الداخلية للجنة الخامسة في الجلسة العامة غير الرسمية للجمعية العامة، المعقودة في ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٢ وهي تؤيد المبادئ التي أعرب عنها المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وستواصل الدول الثلاث بحثها العملي، والبناء والقائم على توافق الآراء من أجل إيجاد طرق للحفاظ على الانضباط المالي في بيئة اقتصادية يغلب عليها عدم اليقين، وضمان التنفيذ الفعال للولايات المتفق عليها، وتعزيز الإصلاحات الهامة التي أعلن عنها الأمين العام.

١٥ – وأردفت قائلة إن وجود مهمة رقابة داخلية فعالة وعالية المهنية ومستقلة تنفيذياً داخل الأمم المتحدة هو أمر في غاية الأهمية. وينبغي أن يُنظر جديا في اقتراح وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية بطرح تقارير المراجعة التي يعدها مكتب خدمات الرقابة الداخلية للاطلاع العلني، رهنا بضمانات معينة، باعتبار ذلك تدبيراً سيدعم الشفافية والمساءلة في كل أنحاء المنظمة ويؤدي إلى زيادة ثقة الجمهور في الأمم المتحدة ومشاركته في أعمالها. وختمت كلامها قائلة إن الوفود الثلاثة ما زال يساورها القلق بشأن وتيرة العمل في المخطط العام لتجديد مباني المقر، الذي يتعين تنفيذه بكفاءة وفي حدود الميزانية المخصصة.

١٦ – **السيد أوكوتشي** (اليابان): قال إنه يود أن يطرح مرة أخرى ثلاث نقاط رئيسية أبرزها الممثل الدائم لليابان خلال الجلسة العامة غير الرسمية للجمعية العامة بشأن أساليب عمل اللجنة. فأولا، ينبغي أن تنصبَّ الجهود الرامية إلى تحسين أساليب العمل تلك على تحقيق اتفاق يُبرَم في وقته ويكون مستنيرا وقائما على توافق الآراء. وفي ذلك الصدد، يكون اقتراح المكتب القاضي بإنجاز الجزء الأول من الدورة المستأنفة في غضون ثلاثة أسابيع اقتراحا معقولا وقابلا للتحقيق، شريطة أن تتوخى الوفود المرونة منذ بداية مناقشاتها، لا في نهايتها فحسب. فأي تجاوز سيترتب عليه كُلفة كبيرة. وثانيا، تتيح الدورة المستأنفة فرصة مواتية

لمواصلة المهمة الحيوية المتمثلة في العمل على تعزيز الثقة المتبادلة داخل اللجنة، لأن برنامج العمل يتجاوز الموافقة على الموارد المالية ليشمل مسائل عامة، بما في ذلك السلطة التقديرية المحدودة بشأن الميزانية، والمساءلة، ومعايير تحديد درجات السفر بالطائرة، الأمر الذي يستدعي اتباع نُهج مشتركة لبناء مستقبل أفضل للمنظمة. وثالثا، فإن الاقتراح الذي قدّمه وفده والرامي إلى تغيير ممارسات الجلوس المتبعة حاليا بحيث يتسنى لممثلي مجموعة الـ ٧٧ والصين الجلوس إلى جانب وفود اليابان ودول أخرى لقي ترحيبا واسع النطاق. وختم كلامه بالإعرب عن أمله في أنه، نظرا لاستمرار الجهود التي يبذلها رئيس الجمعية العامة، وأنها ستشمل معتكفا يومي ١٣ و ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢، سيخضع الاقتراح لمزيد من الدراسة كخطوة تعكس، حتى وإن بدت رمزية، تنوّع العالم وديناميته.

١٧ - **السيد أباكان** (تركيا): أعرب عن ثقته في أن الدول الأعضاء ستتحلى في الجزء الأول من الدورة السادسة والستين المستأنفة بنفس الروح المرنة والبناءة التي مكّنت من اعتماد ميزانية الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، بحيث يمكن إنجاز برنامج العمل في الوقت المحدد.

١٨ - وأضاف أن وفده يؤيد الجهود الرامية إلى تحسين وتبسيط أساليب عمل اللجنة، الأمر الذي يستدعي إقامة تعاون بين الأمانة العامة والدول الأعضاء. ويتعين على الوفود، في مداولاتها، اتّباع عملية فعالة لصنع القرارات من خلال التركيز على القضايا الاستراتيجية، وتجنب التدخل في صغائر الأمور، والاستفادة بشكل أفضل من الخدمات الإلكترونية التي تقدمها الأمانة العامة، وتجنب المداولات المطوّلة بشأن الموضوعات التي يتم تناولها في اللجان الرئيسية الأخرى للجمعية العامة.

١٩ - ومضى قائلا إن توافر الوثائق قبل وقت كاف من مناقشتها يظل أحد الشواغل، رغم الجهود الحميدة التي تبذلها الأمانة العامة لضمان إصدارها في الوقت المناسب، ورغم أنه طرأ بعض التحسن على الوضع. وفي حين لا يُنكِر أحد حق الوفود في طلب المعلومات من الأمانة العامة، فإنه ينبغي لها، في إطار تحسين أساليب عمل اللجنة، أن تسعى إلى الحد من عدد طلبات الحصول على الوثائق التكميلية.

٢٠ - وأعرب عن تأييد وفده بشدة لخطة العمل الخمسية التي وضعها الأمين العام، ولعمل فريق إدارة التغيير، والجهود المبذولة لتحسين بيئة العمل في الأمانة العامة. وأضاف أنه يجب العمل على غرس ثقافة للمساءلة المؤسسية والشخصية. وتمثِّل إدارة المخاطر في المؤسسة وإطار الرقابة الداخلية أداتين أساسيتين، ولا بد لجميع المبادرات المتخذة، بما في ذلك المبادرات الهادفة إلى تعزيز الإدارة القائمة على النتائج، من أن تتكامل وتتلاءم مع بعضها البعض.

٢١ - وتابع قائلا إن المنظمة لا يمكنها أن تؤدي مهمتها على نحو فعّال دون موارد كافية، مشيراً إلى أن تركيا توفي بالتزاماتها المالية كاملة وفي الوقت المحدد، وتعتقد أن على جميع الدول الأعضاء أن تحذو حذوها، وتعتبر مساهمتها عادلة وتتماشى مع المنهجية المتبعة حاليا لوضع جدول الأنصبة المقررة للميزانية العادية. وينبغي أن يُعكس تنامي القوة الاقتصادية للبلدان بشكل مناسب في جدول الأنصبة المقررة بما يتماشى مع مبدأ القدرة على الدفع. وفي ذلك الصدد، فإن تركيا مستعدة لتحمُّل مزيد من الالتزامات تبعا لدينامياتها الاقتصادية.

٢٢ - وأردف يقول إن من الطبيعي أن تتباين وجهات نظر الدول الأعضاء بشأن بعض عناصر تعديل جدول الأنصبة المقررة. وأعرب عن تأييد وفده، في مواجهة انعدام توافق الآراء في نهاية الجزء الرئيسي من الدورة السادسة والستين،

لمواصلة النظر في الاقتراح الداعي إلى إنشاء فريق عامل حكومي دولي مخصص معني بهذه المسألة، ولكنه أعرب عن عدم اقتناعه حاليا بالحاجة إلى هيئة أخرى مستقلة لمعالجة المسألة.

٢٣ - وأعرب عن امتنان وفده لوكيل الأمين العام للشؤون الإدارية المنتهية ولايته وللأمين العام المساعد والمدير التنفيذي للمخطط العام لتجديد مباني المقر على ما بذلاه من جهود في سبيل كفالة إحراز التقدم في تنفيذ المخطط. واختتم بالإعراب عن أمله في أن يُقدَّم تقدير أكثر دقة لمجموع احتياجات الميزانية، بما في ذلك التكاليف المرتبطة بالمشروع، خلال دورة الجمعية العامة السابعة والستين.

٢٤ - **السيدة بويرتاس** (بيرو): قالت إن وفدها سيقدم دعمه الكامل للمساعدة على اختتام الجزء الأول من الدورة المستأنفة في الإطار الزمني الذي اقترحه المكتب وهو ثلاثة أسابيع. وعلى الرغم من أن الأمانة العامة أصدرت معظم الوثائق للدورة في مواعيدها، فإن من المهم الإشارة إلى أن التأخير في إصدار عدة وثائق منها كان له تأثير مباشر على تقديم تقارير اللجنة الاستشارية ذات الصلة في مواعيدها. وعلاوة على ذلك، تعتمد اللجنة الخامسة على إصدار التقارير في مواعيدها من أجل إكمال عملها في غضون الوقت المحدد.

٢٥ - وذكرت أن برنامج العمل يتضمن الكثير من المواضيع الشديدة الأهمية، ولا سيما الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، والمخطط العام لتجديد مباني المقر، وجدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة، ووحدة التفتيش المشتركة، واستعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للمنظمة. ومن المسائل ذات الأهمية الخاصة فيما يتعلق بميزانية الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ الافتقار إلى تمويل النفقات غير المنظورة والاستثنائية الناشئة عن قرارات ومقررات مجلس حقوق الإنسان، فلا بد من تخصيص الموارد المالية المناسبة لسد هذه الاحتياجات.

٢٦ - **السيد تورسيلاّ** (الولايات المتحدة الأمريكية): أعرب عن ترحيبه بأن اعتُمدت، خلال الجزء الرئيسي من الدورة السادسة والستين، ميزانية تتسم بالمسؤولية من النواحي المالية، وتعكس القيود المالية على الصعيد العالمي، وروح القيادة التي يتحلى بها الأمين العام في العمل على تعزيز الإشراف الدقيق على الموارد وتشجيع رفع مستويات الأداء في المنظمة. وأعرب عن تأييد وفده للبيانين اللذين أدلى بهما المراقب عن الاتحاد الأوروبي وممثل أستراليا، متحدثا أيضا باسم كندا ونيوزيلندا، وقال إنه يتطلع إلى البناء على أسس الإصلاح المدرجة في الميزانية، التي ينبغي أن تشمل إجراءات لتنفيذ إصلاحات هيكلية وإصلاحات في مجال الإدارة المستدامة في عام ٢٠١٢.

٢٧ - وواصل كلامه قائلا إن المواضيع المدرجة في برنامج عمل الجزء الأول من الدورة المستأنفة تُوفر للدول الأعضاء الفرصة للدفع قدما بالأجزاء الرئيسية من برنامج للإصلاح يجب أن يمثل أولوية لجميع من يرغب في توطيد أركان الأمم المتحدة. ويمكن للتدابير المتخذة بشأن قضايا مثل المساءلة، ومعايير تحديد درجات السفر بالطائرة، والسلطة التقديرية المحدودة للأمين العام بشأن الميزانية، وتقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠١١، وبرنامج العمل لعام ٢٠١٢، والإفصاح العلني عن تقارير المراجعة الصادرة عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية، أن تؤدي إلى تعزيز الثقة في المنظمة، ودعمها في أداء مهمتها.

٢٨ - وأضاف قائلا إنه ينبغي للجنة أن تواصل التشديد على الحاجة الماسّة لإبقاء تجديد مجمع المقر في حدود الميزانية والجدول الزمني المقرَّرَين. وقال إن وفده ينظر في اقتراح الأمين العام المتعلق بتأمين مصادر إضافية لتمويل المخطط

العام لتجديد مباني المقر، ويتطلع إلى موافاته بمزيد من المعلومات عن حالة المشروع. وسيكون تقديم آخر المستجدات المتعلقة بدراسة الجدوى بشأن احتياجات إيواء المكاتب في مقر الأمم المتحدة للفترة ٢٠١٤-٢٠٣٤ موضعَ ترحيب أيضا. ومن أجل اتخاذ قرار مستنير بشأن احتياجات المنظمة في المستقبل من المكاتب في مدينة نيويورك، يجب أن تستقي الأمانة العامة معلومات أكثر تفصيلا عن جميع البدائل وأن تقدم الدليل على احتياجاتها، بحيث تساهم في إجراء تحليل كامل للتكلفة - العائد لجميع الخيارات المتاحة مع عدم الإخلال بأي قرار من قرارات الجمعية العامة.

٢٩ - وتابع يقول إنه ينبغي تنفيذ التوصية المتصلة بتمويل النفقات غير المنظورة والاستثنائية الناشئة عن قرارات مجلس حقوق الإنسان ومقرراته التي قدمتها اللجنة الاستشارية في تقريرها المتعلق بالموضوع (A/66/7/Add.16) قبل التفكير في أي آلية أخرى من آليات التمويل. وأشار إلى اهتمام وفده الشديد بالاستعراض الشامل لنظم معاشات أعضاء محكمة العدل الدولية وقضاة المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا (A/66/617). ومع الإقرار بالعمل التاريخي الذي أنجزه القضاة في ظل ظروف صعبة، فإنه يرى أن تراعي القرارات المتعلقة بنظم المعاشات أي الخيارات أفضل للأمم المتحدة ككل.

٣٠ - وأعقب ذلك بقوله إن وفده سيتناول لاحقا، في سياق تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية المتعلق بالموضوع (A/66/674)، اقتراح وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية بإتاحة تقارير المراجعة الداخلية على الموقع الشبكي للمكتب، ولكنه في المرحلة الراهنة يود فقط الإعراب عن ترحيبه بتلك الخطوة وما تجلى فيها من الالتزام بزيادة الشفافية. وأضاف أنه يتطلع أيضا إلى النظر في تقرير الأمين العام المتعلق بالتقدم المحرز نحو إنشاء نظام للمساءلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة (A/66/692). ولا بد من مواصلة التركيز على التزام المنظمة بتعزيز ثقافة للمساءلة في الأمانة العامة ككل.

٣١ - وقال إن وفده يشعر بقلق بالغ إزاء غياب القيادة، وما ينتج عنه من تأخير في تنفيذ مشروع أوموجا، ومشروع تخطيط الموارد في المؤسسة، ولكنه يثني على الأمين العام لسرعة تحركه في تعيين مدير مؤقت على درجة عالية من الكفاءة، وهو السيد إرنستو باكا، الذي عمل سابقا في برنامج الأغذية العالمي، ويأمل في أن يتقدم المشروع الهام بالطريقة التي توختها الدول الأعضاء.

٣٢ - وأوضح قائلا إنه في حين تدعم الولايات المتحدة بقوة إصلاح وحدة التفتيش المشتركة، بهدف تنشيط تلك الهيئة وتوفير مزيد من الفرص لتعزيز المساءلة والفعالية على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها، فإن التحليل الذي أجرته الوحدة للخيارات المتاحة في ذلك الصدد لم يرقَ إلى مستوى الإصلاحات الجريئة والبعيدة المدى التي تساعدها على تعزيز النتائج والمساءلة في منظومة الأمم المتحدة.

٣٣ - وختم بالقول إن وفده يؤكد من جديد اقتناعه بأن توافقا حقيقيا وهادفا وطوعيا في الآراء، يشكّل الأساس الشرعي الوحيد لاتخاذ القرارات في اللجنة الخامسة، وأنه يتطلع إلى اختتام الدورة في حدود الوقت المخصص لها. وأشار إلى أن الحافز على ذلك المبدأ الهام هو كفالة ألاّ تكون القرارات المتعلقة بالميزانية ناجمة عن فرض مجموعة واحدة لآرائها على مجموعة أخرى، وأن تنال أي نتيجة موافقة جميع الدول، سواء أكانت متقدمة النمو أم نامية، صغيرة أم كبيرة.

٣٤ - **الرئيس:** قال إنه يعتبر أن اللجنة تود إقرار برنامج العمل المقترح على أساس أن المكتب سيأخذ في الحسبان الآراء التي أُعرب عنها وسيجري التعديلات اللازمة.

٣٥ - وقد تقرر ذلك.

البند ١٤٠ من جدول الأعمال: وحدة التفتيش المشتركة (A/66/34 و A/66/684)

٣٦ - **السيد زهران** (رئيس وحدة التفتيش المشتركة): قال، لدى تقديم تقرير الوحدة، وبرنامج العمل لعام ٢٠١٢ (A/66/34)، إن الوحدة، استجابة لطلب الجمعية العامة في قرارها ٦٥/٢٧٠، ستواصل تحسين أدائها وجدواها لعمل منظومة الأمم المتحدة، استناداً إلى عملية الإصلاح الجارية التي بدأتها الوحدة في عام ٢٠٠٣. وأضاف أن الإصلاح يركز على خمسة مجالات هي: أهمية تقارير الوحدة؛ ومتابعة توصياتها؛ وأساليب العمل؛ ومهنية الموظفين؛ وتكوين الوحدة. وقد أفضت تغييرات في الإدارة الداخلية وتنقيح إجراءات العمل الداخلية، بما في ذلك تحسين ضمان الجودة، إلى إحراز تقدم في المجالات الأربعة الأولى. ولا يمكن أن تحقق الوحدة بمفردها مجال الإصلاح الخامس المتعلق بإدخال تغييرات في تكوين الوحدة، وإنما يتطلب إجراءات من الدول الأعضاء. وقد أكد استعراض داخلي للممارسات وأساليب التقييم التي تتبعها الوحدة وجود امتثال كامل لقواعد ومعايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم.

٣٧ - وأضاف أن عام ٢٠١١، أنجزت فيه الوحدة ١١ تقريراً ومذكرة واحدة، ليصل بذلك مجموع التقييمات للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ إلى ٢٣ تقييما. وكرست قدراً كبيراً من الموارد البشرية والمالية لوضع نظام شبكي لمتابعة تنفيذ المنظمات المشاركة لتوصياتها. وقد ساهمت الجمعية العامة في وضع هذا النظام بالإذن للأمين العام بتسديد حصة الأمم المتحدة في ترتيبات تقاسم التكاليف ذات الصلة مبكراً. وسيدخل النظام طور التشغيل بحلول منتصف عام ٢٠١٢، وسيُقدّم التدريب للدول الأعضاء والمنظمات المشاركة. وعملت الوحدة أيضاً على تحديد موقعها الشبكي ورقمنة محفوظاتها من أجل أن تُتيح للجمهور جميع منشوراتها على الشبكة بحلول نهاية عام ٢٠١٢.

٣٨ - ومضى يقول إن عام ٢٠١١ شهد أيضا قيام الوحدة بتجريب نهج تفاعلي جديد لوضع برنامج عملها لسنتي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، من أجل تخفيف عبء العمل على أمانتها والمنظمات المشاركة. وفي عام ٢٠١٢، فحصت الوحدة الاقتراحات التي تقدمت بها المنظمات المشاركة واختارت منها ١٢ مشروعاً جديداً، منها ٣ مشاريع صدر بها تكليف من الهيئات التشريعية، ومن بينها الجمعية العامة. وحدّدت الوحدة قائمة أوّلية للمشاريع الخاصة بعام ٢٠١٣. وستيسر هذه التغييرات أيضاً تخطيط الموارد المعتمدة لفترة السنتين.

٣٩ - واسترسل قائلا إن الوحدة تشارك مشاركة نشطة في مبادرات على نطاق المنظومة. فعلى سبيل المثال، استضافت اجتماعين في جنيف لدعم تقييم نهج توحيد الأداء، وفيما يتعلق بما قررته الجمعية العامة في قرارها ٦٤/٢٨٩، أعارت مفتشاً للعمل بدوام جزئي لدى فريق نائب الأمين العام المرجعي المعني بالتقييم على نطاق المنظومة. ورحبت الوحدة بالنتائج الأوّلية لاستعراض الخبراء الاستشاريين الخارجيين المستقلين التي أكدت أنه نظراً لأن الوحدة هي الهيئة المستقلة الوحيدة للرقابة الخارجية لمنظومة الأمم المتحدة المكلفة بإجراء تقييمات وتفتيشات وتحقيقات على نطاق المنظومة، فإن عليها أن تؤدي دوراً محورياً في إنشاء آلية تقييم أكثر فعالية على نطاق المنظومة. وأعرب عن أمله في أن يتلقى هذا الرأي الدعم من الجمعية العامة في وقت لاحق من عام ٢٠١٢ عند مناقشة النتائج التي توصل إليها الخبراء الاستشاريون. وقال إن الوحدة مستعدة للقيام بأي مهام جديدة تكلفها الدول الأعضاء بها، ولكن، وكما أشار إلى ذلك الخبراء الاستشاريون، لن تكون هذه الزيادة في النشاط بلا تكلفة وسيكون لها أثر على الطريقة التي تنظم بها الوحدة أعمالها ومواردها.

٤٠ - وأنهى كلامه قائلا إن الوحدة ملتزمة بولايتها وتثق في أن اللجنة ستعمل على ضمان أن تُناقش تقارير الوحدة وتُعرض لنظر الهيئات التشريعية ذات الصلة، ولا سيما الجمعية العامة، وأن توصيات الوحدة ومتابعتها سيُولى لهما الاعتبار الواجب.

٤١ - **السيدة لي** (أمينة اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق): أشارت في معرض تقديمها، باسم مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق والأمين العام، لمذكرة الأمين العام عن تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠١١ (A/66/684)، إلى أن هذه المذكرة أُعدّت بناءً على طلب الجمعية العامة في قرارها ٢٧٠/٦٥ إلى الأمين العام، بصفته رئيساً لمجلس الرؤساء التنفيذيين، في التعجيل بتنفيذ هذا القرار وتقديم الدعم للوحدة. وبالنسبة لكل تقرير صادر عن الوحدة، تقوم أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين بجمع وتصنيف ردود المنظمات المشاركة، وتعد مذكرة من الأمين العام تلخص تلك الردود. ثم يجري إعداد تقرير موحد، وإحالته في نهاية المطاف إلى مجالس إدارة المنظمات المشاركة وهيئاتها التشريعية للنظر فيها.

٤٢ - وأضافت أن أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين تدعم الوحدة في جميع مراحل إعداد برنامج عملها بتوفير التوجيه للمفتشين واستعراض التقارير التي لها أثر على نطاق المنظومة بأسرها. وبالإضافة إلى ذلك، تسعى الأمانة جاهدة باستمرار لكي تتيح في توقيت أفضل مذكرات الأمين العام عن التقارير المنجزة على نطاق المنظومة. وقد كفلت الشراكة الوثيقة استلام أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين لتقارير الوحدة بعد وقت قصير من نشرها. والجهود التي تبذلها أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين لاستلام ردود أكثر استعجالا على طلبات الحصول على تعليقات من المنظمات المشاركة تساهم في زيادة فعالية الإعداد. وبات شائعاً على نحو متزايد لأمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين العمل عن كثب مع مفتشي الوحدة أثناء إعداد مشاريع التقارير، مما ساعد على ضمان إدراج وجهات النظر الجماعية لأعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين في الوثائق الختامية. وما فتئ المجلس واللجان الرفيعة المستوى التابعة له يجدان باستمرار وسائل أخرى لتعزيز التعاون بين أمانة المجلس والوحدة ضمن القدرات الحالية المحدودة.

٤٣ - وقالت إن مجلس الرؤساء التنفيذيين يعرب عن بالغ تقديره لعمل الوحدة. وقد أدى الحوار الجاري بين أمانتي المجلس والوحدة إلى تحسن ملموس في التعاون المتبادل لدعم الجهد الجماعي الهادف إلى زيادة قوة منظومة الأمم المتحدة وفعاليتها وكفاءتها وهي تعمل ككيان واحد. وسيواصل الأمين العام توخي علاقة عمل أوثق مع الوحدة وكفالة أن تدعم منظومة الأمم المتحدة الأهداف الطويلة الأجل للوحدة، ولا سيما في ضوء ما يمكن اتخاذه من تدابير لتعزيز أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين.

٤٤ - **السيد ميهوبي** (الجزائر): قال متحدثاً باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، إن المجموعة تولي أهمية كبيرة للعمل الذي تؤديه الوحدة بوصفها هيئة الرقابة الخارجية المستقلة الوحيدة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، لصالح المنظومة استناداً إلى نظامها الأساسي. وتتسم تقاريرها عن المسائل التي تخص المنظومة ككل بأهميتها لدى الوكالات داخل المنظومة وبكونها مفيدة لتلك الوكالات وللدول الأعضاء، وهو ما يشجع على زيادة التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة.

٤٥ - وأعرب عن ترحيب المجموعة بالجهود التي بذلتها الوحدة لتنفيذ برنامج عملها لعام ٢٠١١. وقال إن الهيئات التشريعية لجميع المنظمات المشاركة ينبغي لها دراسة تقارير الوحدة ومناقشتها، في حين ينبغي أن تنفذ أماناتها بالكامل التوصيات التي تم قبولها. وكما أعرب عن ترحيب المجموعة بالتقدم الذي أحرزته الوحدة في إنشاء نظام شبكي لتتبع

تنفيذ التوصيات. وأثنى المتحدث على تبكير ٩٠ في المائة من المنظمات المشاركة بدفع حصتها من ترتيب تقاسم التكاليف لوضع النظام، وحث المنظمات المتبقية على أن تحذو حذوها.

٤٦ - وقال إن المجموعة تلاحظ بقلق أن الوحدة منعت من تحقيق جميع إنجازاتها المتوقعة على المدى المتوسط - على النحو المبين في إطارها الاستراتيجي للفترة ٢٠١٠-٢٠١٩ - وذلك بعدم توفير الزيادة المطلوبة في موارد ميزانيتها، باستثناء الموارد المخصصة للنظام الشبكي لتتبع التوصيات. وأعرب عن أمل المجموعة في أن تقدم الأمانة العامة توضيحات، مشيراً إلى أن الجمعية العامة وافقت على الإطار الاستراتيجي.

٤٧ - واستطرد قائلا إن المجموعة تحيط علما ببرنامج عمل الوحدة لعام ٢٠١٢، وتؤيد التزامه بمعالجة المتأخر من المشاريع الجارية، وأثنى على مساهمة المنظمات المشاركة التي تقدمت باقتراحات لمشاريع ستُنجز في السنة المقبلة. ورحب بقرار الوحدة وضع قائمة أوّلية بمواضيع برنامج عملها لعام ٢٠١٣، مما ييسر عملية الموافقة على الموارد اللازمة لفترة السنتين.

٤٨ - واعتبر جهود الوحدة المستمرة لتحسين إجراءات عملها الداخلية، ومواءمة ممارساتها مع قواعد ومعايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، وتبادل المعلومات والخبرات وأفضل الممارسات مع هيئات الرقابة الأخرى، بما في ذلك مجلس مراجعي الحسابات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية، من الأمور الإيجابية. وقال إن التنسيق الوثيق سيساعد على منع التداخل والازدواجية في الجهود.

٤٩ - أعرب عن أسف المجموعة لأن الدول الأعضاء لم تلتزم، في بعض الحالات، بتنفيذ قرارات الجمعية العامة التي تنص على إصدار تأشيرات للسفر الرسمي لمفتشي الوحدة ولأعضاء أمانتها. وقال إن على جميع الدول الأعضاء أن تمتنع عن التدخل في شؤون الوحدة، وأن توفر، دون شروط، التسهيلات اللازمة لتمكين فرادى مفتشي الوحدة وموظفيها من الاضطلاع بمهامهم. ولا تزال المجموعة تعتقد اعتقاداً جازماً في أهمية الوحدة، وولايتها، ودورها الهام بوصفها هيئة رقابة خارجية مستقلة.

٥٠ - **السيد بروخوروف** (الاتحاد الروسي): قال إن وفده يرحب بالجهود التي تبذلها وحدة التفتيش المشتركة لجعل أساليب عملها أكثر فعالية وكفاءة، وبأن الوحدة لم تحافظ، في عام ٢٠١١، على نابجها فحسب، بل وضعت أيضا نظام تتبع مبنيا على شبكة الإنترنت لرصد تنفيذ توصياتها. وسيؤدي كل من الزيادة في التعاون بين الوحدة وهيئات الرقابة والتنسيق الأخرى والتواصل المنتظم مع اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة إلى تيسير مناقشة برنامج عمل الوحدة والمساعدة على منع الازدواجية في الجهود، وتحقيق ما ينتج عن ذلك لاحقا من خفض للتكاليف.

٥١ - وأضاف قائلا إن أي تغيير في تكوين الوحدة وفي عملية اختيار مفتشيها يجب أن يناقش على النحو الواجب مع الدول الأعضاء، ويجب أن يظهر من خلال إدخال التعديلات المناسبة على النظام الأساسي للوحدة. ويجب ألا يضع أي من هذه التغييرات أية قيود على قدرة الدول الأعضاء على تسمية مرشحين، وإن كان يتعين بطبيعة الحال أن يكون لأولئك المرشحين المؤهلات المطلوبة، وفقا للنظام الأساسي للوحدة.

٥٢ - **السيد زهران** (رئيس وحدة التفتيش المشتركة): قال إنه سيجيب على نحو كامل على مختلف المسائل التي تثيرها الوفود خلال المشاورات غير الرسمية. وردا على تعليقات ممثل الاتحاد الروسي، قال إن الوحدة ملتزمة بالتقيد بنظامها الأساسي. وينبغي النظر إلى المقترحات الخاصة بالإصلاح التي عرضتها الوحدة على الدول الأعضاء كجزء من جهد منسق

ومتواصل للاضطلاع بمسؤوليتها الخاصة عن تحسين أساليب العمل. وأضاف أن اختيار المفتشين هو من صميم اختصاص الدول الأعضاء؛ ويجب أن تكون أولويتها الأهم هي اقتراح أفضل المرشحين المؤهلين، بما يتماشى مع النظام الأساسي للوحدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وأعرب عن سروره لأن تكوين الوحدة الحالي يجسد اتباع معايير رفيعة، وقال إنه يتوقع أن يظل توظيف أفضل المرشحين المؤهلين أولوية بالنسبة للدول الأعضاء في المستقبل.

٥٣ - واستطرد قائلا إن هناك مجالا آخر للتحسين وهو تعزيز التعاون بين الوحدة والمنظمات المشاركة. وقد سرّه سماع البيان الذي أُدلي به باسم الأمين العام، وأكد أن التعاون مع أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين قد يسر عملية غربلة المواضيع التي اقترحتها المنظمات المشاركة قصد إدراجها في برنامج العمل. واختتم قائلا إن تلك المواضيع تشمل مسائل وتقييمات تهم المنظومة برمتها صدر بها تكليف من هيئات الأمم المتحدة التشريعية، ولا سيما الجمعية العامة.

٥٤ - **السيدة لي** (مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق): قالت إنه سيسعدها أن تجيب على أية أسئلة تطرحها الوفود.

٥٥ - **الرئيس:** استفسر عن الكيان الأنسب لمراقبة مفتشي الوحدة وعن أفضل مؤشرات الإنجاز.

٥٦ - **السيد زهران** (رئيس وحدة التفتيش المشتركة): أجاب بأن الوحدة تدخل ضمن اختصاص الدول الأعضاء، التي هي أعلى سلطة في منظومة الأمم المتحدة. وأضاف أنه ليس لدى أي من هيئات الرقابة الأخرى، بما في ذلك اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة أو مكتب خدمات الرقابة الداخلية أو مجلس مراجعي الحسابات، النطاق أو الولاية لتقييم عمل الوحدة. واختتم قوله بأن الوحدة، باعتبارها الهيئة المستقلة والخارجية الوحيدة للرقابة على نطاق المنظومة، تخضع لإشراف الدول الأعضاء وتوجيهها وإرشادها.

البند ١٤٢ من جدول الأعمال: تقرير عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية (A/66/674)

٥٧ - **السيدة لابوانت** (وكلية الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية): قدمت تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاقتراح بشأن نشر وتوزيع تقارير المراجعة الداخلية (A/66/674)، فقالت إنه عملا بقرار الجمعية العامة ٢٣٦/٦٦، ينص التقرير على بارامترات وطرائق إتاحة تقارير المراجعة الداخلية للحسابات للجمهور العام. وقد حرص مكتب خدمات الرقابة الداخلية على إدراج تدابير من شأنها الحفاظ على حساسية وسرية المعلومات الواردة في التقارير، مسترشدا في ذلك بأحكام قرار الجمعية العامة ٢٧٢/٥٩ وبنشرتي الأمين العام المتعلقتين بالنظامين الأساسي والإداري لموظفي الأمم المتحدة (ST/SGB/2011/1) وبحساسية المعلومات وتصنيفها والتعامل معها (ST/SGB/2007/6). وبالإضافة إلى ذلك، تشاور المكتب مع مسؤولين من إدارة الشؤون الإدارية ومكتب الشؤون القانونية واللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة وأخذ تعليقاتهم في الاعتبار على النحو الملائم عند وضع الصيغة النهائية للتقرير.

٥٨ - واستطردت قائلة إن نشر تقارير المراجعة الداخلية للحسابات سيعزز الشفافية والمساءلة في ما يتعلق بتكلفة عمليات الأمم المتحدة وكفاءتها وفعاليتها. وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى أن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات تكشف في كثير من الأحيان عن مواطن القوة التنفيذية للمنظمة، فمن شأن الكشف عنها التأثير إيجابيا على رأي الجمهور العام في الأمم المتحدة وتحسين الوعي العام بالتزامها بمعالجة أي قصور بطريقة مسؤولة وفي الوقت المناسب.

٥٩ - **السيد ميهوبي** (الجزائر): قال، متكلما باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، إن المجموعة تعيد التأكيد على دعمها للاستقلال التشغيلي لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، كما هو منصوص عليه في قرار الجمعية العام ٢١٨/٤٨ باء. وتقدر المجموعة أيضا المساعدة التي يقدمها المكتب إلى الأمين العام في الاضطلاع بمسؤولياته الخاصة بالرقابة الداخلية؛ ويشمل هذا الدعم إجراء المراجعة الداخلية للحسابات والرصد والتفتيش والتقييم والتحريات في ما يتعلق بموارد المنظمة وموظفيها. وإذ أشار إلى الأدوار المنفصلة والمتمايزة لآليات الرقابة الداخلية والخارجية، شجع مكتب خدمات الرقابة الداخلية على مواصلة عمليات التنسيق والتشاور المنتظمة مع مجلس مراجعي الحسابات ووحدة التفتيش المشتركة.

٦٠ - وأضاف قائلا إن المجموعة تقدر عمل هيئات الرقابة الداخلية والخارجية على السواء، وتولي أهمية كبرى لمسألتي الشفافية والمساءلة. وفي ما يتعلق بتوزيع تقارير المراجعة الداخلية للحسابات الخاصة بمكتب خدمات الرقابة الداخلية، أشار إلى أن مناقشة هذه المسألة ترجع إلى سنة ١٩٩٣، ولاحظ أن الفقرة ١٢ من قرار الجمعية العامة ٢٦٣/٦٤ تنص على أن تقارير المكتب يتعين أن تتاح للدول الأعضاء دون سواها، بناء على طلبها. وأعرب عن أسف المجموعة لكون هذا الحكم لم يحترم.

٦١ - واستطرد قائلا إن التقرير قيد النظر قدم استجابة للفقرة ٢١ من الجزء الأول من قرار الجمعية العامة ٢٣٦/٦٦، الذي تناول التوصيات الواردة في تقريري اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة عن أنشطتها (A/64/288 و A/66/299). ولذلك فالمناقشة الحالية ليس لها علاقة مع أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وإنما مع استعراض ولايته، كما هو مبين في قرارات الجمعية العامة ٢١٨/٤٨ باء و ٢٧٢/٥٤ و ٢٦٣/٦٤.

وقد أحاطت المجموعة علما بالمسائل الواردة في التقرير، وستسعى للحصول على توضيح بشأن عدة مصطلحات مستخدمة، وكذلك عن توافق الاقتراح بشأن نشر وتوزيع تقارير المراجعة الداخلية للحسابات مع الولايات القائمة للمكتب، وإطار الرقابة الأوسع الخاص بالأمم المتحدة.

٦٢ - **السيد تورسيلا** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفده يرحب بالجهود التي تبذلها وكيلة الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية من أجل تشجيع وتعزيز الشفافية في الأمم المتحدة، ويثني على الأمين العام لاعترافه بأن المبادرة المتعلقة بنشر تقارير مراجعة الحسابات ستعزز ثقة الجمهور في المنظمة. إذ توجد الأمم المتحدة في منعطف حرج في ما يخص طريقة تعاملها مع الشفافية، وهي قيمة تدافع عنها في عملها الخاص في مجال الدعوة، ومثل من المثل الأساسية في هذا الزمان. وأشار إلى أن العديد من الدول اتخذت فعلا إجراءات من أجل وضع معايير جديدة للانفتاح والشفافية العامين في ما يخص أساليب عمل المؤسسات العامة. وقد التزم المزيد من الدول باتخاذ مثل هذه الإجراءات. وفي وقت يطالب فيه الناس في جميع أنحاء العالم حكوماتهم بالمزيد من المساءلة والشفافية، يجب على الأمم المتحدة ألا تتراجع إلى الوراء، بل ينبغي أن تؤكد أنها في طليعة هذه الجهود وأنها ستلتزم بالمعايير ذاتها؛ ويجب أن تدعم الدول الأعضاء جهود المنظمة في هذا الاتجاه.

٦٣ - واستطرد قائلا إن الدافع وراء الحركة العالمية لدعم الشفافية هو معرفة أن الزيادة في انفتاح المؤسسات العامة يجعلها أكثر قابلية للاستجابة والمساءلة أمام الشعب الذي تخدمه. وتساعد الزيادة في الشفافية أيضا على بناء ثقة أصحاب المصلحة في هذه المؤسسات، وهو ما يترجم إلى المزيد من الالتزامات والموارد والفرص. والمؤسسات العامة الملتزمة بالانفتاح هي أيضا أكثر استعدادا للدفاع عن نفسها ضد أولئك الذين يريدون استخدامها لدوافع خاصة.

٦٤ - وواصل قائلا إن الأمم المتحدة، باعتبارها مؤسسة عامة عالمية، مسؤولة ليس فقد أمام الدول الأعضاء، ولكن أمام المواطنين الذين يمولونها ويعتمدون عليها. وسيكون من الصعب الزعم بثقة أن الصحفيين والباحثين، على سبيل المثال، ليست لهم نفس الحقوق كالمسؤولين الدبلوماسيين في قراءة تقارير المراجعة الداخلية للحسابات الصادرة عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية. فأية حقائق غير مرضية ستتاح للجمهور من خلال تلك التقارير سيُكشف عنها حتما، بغض النظر عن أي قرارات تتخذها الدول الأعضاء. وبالتالي فإن على المنظمة أن تختار في تعاملها مع عمليات الكشف هذه بين الطريقة التي تشير إلى أن لديها شيئا ما تخفيه أو الأسلوب الذي يؤكد أن الأمم المتحدة مؤسسة ناضجة وذات كفاءة وأن لديها الاستعداد والقدرة على تحديد أوجه قصورها وتصحيحها.

٦٥ - وأضاف أن اقتراح مكتب خدمات الرقابة الداخلية سيكون له أيضا تأثير إيجابي على جودة تقارير المراجعة الداخلية للحسابات. وسيمنح نشر التقارير رسميا للمديرين شعورا بالملكية ودافعا لإحداث التغيير، في حين أن المواطنين سيكونون قادرين على الاطلاع على كل من نتائج مراجعة الحسابات والاستجابات اللاحقة للإدارة. وينبغي للدول الأعضاء أن تحترم حكم وكيلة الأمين العام، وهي مراجعة حسابات بارعة وذات مكانة دولية كلفتها بتحسين أداء مكتب خدمات الرقابة الداخلية والمنظمة. واختتم قوله بحث الدول الأعضاء على الترحيب بالتقرير بحماس.

٦٦ - **السيد يانوكا** (إسرائيل): قال إن وفده يرحب باقتراح مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن نشر تقارير مراجعة الحسابات الداخلية وتوزيعها، مشيرا إلى أن الرقابة الداخلية عنصر حاسم في أي منظمة، لا سيما في واحدة بمثل كبر وتعقيد الأمم المتحدة. وأكد مجددا تأييد وفده للمكتب، الذي يضطلع بواحدة من المهام الأكثر صعوبة والأقل جلبا للمكافأة داخل المنظمة. وأضاف أن إتاحة تقارير المراجعة الداخلية للحسابات للجمهور على الموقع الشبكي للمكتب ستساعد في تحسين الرأي العام في الأمم المتحدة، وستكون بمثابة رادع لسوء السلوك. وأشار إلى أن المحكمة العليا الإسرائيلية أقرت بأهمية مراجعة الحسابات الداخلية. وأكدت في حكم من أحكامها أن الحوكمة الرشيدة تتحدد بوجود فحص نقدي؛ ولكي تكون النتائج الحاسمة فعالة وتعزز مؤسسات الرقابة، يجب أن تكون خاضعة للتفتيش العام في الوقت المناسب.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٠.